الأمم المتحدة S/2014/142

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الذي طلب إليّ المجلس بموجبه أن أقدم، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، تقريرا مشفوعا بتوصيات بشأن احتمال تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الظروف الملائمة على الأرض المشار إليها في الفقرة ٤٥ من تقريري المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/677).

٢ – وبغية إعداد هذا التقرير، أوفدتُ فريقا متعدد الاختصاصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتضمن الفريق ممثلا لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وزار مساعدي لعمليات حفظ السلام، إدمون مولي، جمهورية أفريقيا الوسطى في ١١ و ١٢ شباط/فبراير مصحوبا بمسؤول كبير من مفوضية الاتحاد الأفريقي لإجراء مشاورات في بانغي مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك رئيسة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة الانتقالية؛ والوزراء في حكومتها؛ وممثلو المجتمع المدني؛ والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات في مجالات الأمن، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية

٣ – حدث منذ التقييم الأخير الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر، تغييرات كبيرة في الوضع في الميدان. وأسفرت الهجمات التي قامت بها العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) ضد قوات ائتلاف سيليكا السابق في ٥ كانون الأول/ديسمبر في بانغي

040314 040314 14-24760 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبوسانغوا، مستخدمين الأسلحة الثقيلة، أسفرت عن عكس اتجاه النزاع، وتدهور كبير في الحالة الأمنية، وأطلقت شرارة الأعمال الانتقامية بين المدنيين والمصادمات بين العناصر المناهضة لاستخدام السواطير وقوات ائتلاف سيليكا السابق في كامل أنحاء البلد. وأدت هذه التطورات إلى تدهور خطير في حالة حقوق الإنسان مما أسفر عن أزمة خطيرة في مجال الحماية إذ صار المدنيون مستهدفين من قبل كافة الجماعات المسلحة ومن قبل المدنيين على أساس انتمائهم الديني.

٤ - وانتشرت الانتهاكات التي يمكن اعتبارها جرائم دولية على نطاق واسع ليس فقط في بانغي ولكن في البلد بأكمله، وشملت انتهاك الحق في الحياة، والاعتداء على السلامة البدنية والممتلكات؛ والاحتجاز التعسفي، والإعدام بإجراءات موجزة، وإطلاق النار على المدنيين بصورة عشوائية، والعنف الجنسي والاغتصاب؛ والانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل مثل تجنيدهم واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وفضلا عن ذلك، بات المدنيون ضالعين أكثر فأكثر في أعمال العنف، بما في ذلك القتل والنهب في ظل بيئة يخيم عليها الخوف والكراهية والإفلات التام من العقاب، فضلا عن الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. ويمثل العنف المتعمد والمحدد الأهداف الذي يجبر المسلمين من السكان على الفرار جرائم تشريد قسري واضطهاد، التي هي من الجرائم ضد الإنسانية.

٥ - وتشير التقارير إلى أن العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) - التي هي جماعة تضم فرق الدفاع المحلي وعناصر مارقة من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى - أصبحت أكثر تنظيما في بانغي وفي أماكن أخرى من البلد وبإمكانها الحصول على الأسلحة النارية والأسلحة الثقيلة. وفي حين لا تزال هياكلها غير واضحة، فإن التهديدات الصادرة عن العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) تتجاوز قضايا القانون والنظام. ووفقا للقوات الفرنسية العاملة في عملية سانغاري الفرنسية وبعثة الدعم الدولية، تمثل الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) الآن الخطر الرئيسي الذي يهدد المدنيين.

٦ - وعلى مدى الجزء الأكبر من عام ٢٠١٣، عانى الكثير من سكان أفريقيا الوسطى تحت سيطرة قوات ائتلاف سيليكا السابق الذي يرى معظم السكان أنه يتكون بأكمله من المسلمين ويدعمونه. وعلى الرغم من أن ذلك ليس هو المشكلة، فإن الهجمات الثأرية والانتقامية التي تنفذ باسم المسيحيين هي نتيجة الاستياء الناشئ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مدى شهور. وعلى الرغم من أن العنف ليس ناتجا عن الكراهية الدينية أو العرقية، فإن استغلال البعض ممن هم في السلطة لهذه الظاهرة أضفى هذا البعد على

النزاع. وكلما طال استعمال العنف، كلما ازداد التصدي له صعوبة. وهناك خطر متزايد من أن تصبح الفئات العرقية التي تعتبر قد دعمت قوات ائتلاف سيليكا السابق أهدافا للمليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا).

٧ - وتتحدث التقارير عن أعمال قتل ترتكب يوميا في بانغي. وبلغت أعمال العنف في العاصمة مستويات مخيفة من الوحشية، بما في ذلك تشويه الجثث، وبتر الأعضاء وقطع الرؤوس أمام عامة الناس دون أدنى خشية من العقاب. وبسبب الهجمات المحددة الأهداف التي تقوم بها الجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)، أصبح يتعذر على المسلمين التنقل خارج الأحياء القليلة التي أعيد تجميعهم فيها. والآن فقد فرّ معظم سكان بانغي من المسلمين، أما من تبقى منهم فيعيشون تحت حماية دولية.

٨ - وعلى إثر استقالة رئيس الدولة المؤقت السابق، ميتشيل دجوتوديا في ١٠ كانون الثاني/يناير، غادر معظم عناصر ائتلاف سيليكا السابق البالغ عددهم ٠٠٠ ٧ عنصر المواقع التي أعيد تجميعهم فيها في بانغي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا يزال هناك قرابة ٠٠٥ ١ عنصر مسلح مجمعين في موقعين تحت حماية بعثة الدعم الدولية، بينما تقول التقارير أن بعض العناصر الأخرى لا تزال ناشطة في العديد من الأحياء في بانغي مرتدية أزياء مدنية. وعلى إثر انسحاب عناصر ائتلاف سيليكا السابق من بانغي والأجزاء الغربية من البلد، اندلعت الهجمات مجددا ضد من تبقى من عناصر الائتلاف والمرتبطين به والداعمين له وكذلك ضد أفراد المجتمعات المحلية من المسلمين الذين أصبحوا الآن مستهدفين بشكل متعمد ومنظم من قبل العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). وتشمل هذه الهجمات أعمال القتل، والاغتيالات التي تستهدف أشخاصا معينين، والعنف الجنسي، والقتل الغوغائي، والنهب وتدمير الممتلكات، وعنف العصابات الذي بلغ مستويات غير مسبوقة. ويصف الأشخاص الذين يدّعون أنهم يمثلون العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) هذه الهجمات، علنا، بأنها ''عمليات تطهير عرقي''. وحدث أيضا في بعض الأحيان أن بثت التلفزة والإذاعة خطب كراهية لعناصر مناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا).

٩ - ويُقال إن عناصر ائتلاف سيليكا السابق يتجمعون حاليا في مواقع في شمال وشمال شرق البلد، بما في ذلك في كاغا باندورو، وندیلي، وبامباري وبانغاسّو. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، سيطر عناصر ائتلاف سيليكا السابق مؤقتا على مدينة سيبوت وأعلنوا أن ذلك سيكون خطوة نحو رسم حدّ فاصل بين منطقتي المسلمين والمسيحيين، مما أثار مخاوف من تقسيم البلد بحكم الواقع. وقامت بعثة الدعم الدولية على إثر ذلك بتعزيز وجودها في

المنطقة. واتسمت حركة عناصر ائتلاف سيليكا السابق بموجات كبيرة مفاجئة من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان يقومون خلالها بتدمير القرى، والمعدات والبذور، ويجبرون الناس على القيام بأعمال السخرة ويقتلون المدنيين في أثناء ذلك. وتحدثت التقارير أيضا عن اقتتال الجماعات المتناحرة من عناصر ائتلاف سيليكا السابق في عدد من المناطق.

١٠ - وعلى الرغم من القيود اللوجستية والنقص في القدرات، أحدثت بعثة الدعم الدولية فارقا كبيرا في المناطق التي ينتشر فيها أفرادها داخل بانغي وخارجها، بما في ذلك في مجال حماية المدنيين. وفي بانغي، كانت عمليات بعثة الدعم الدولية، بالتنسيق مع قوات عملية سانغاري الفرنسية، عاملا أساسيا في استعادة الأمن في بانغي؛ وتمكين الحكومة المؤقتة من استئناف عملها، وفي الوقت نفسه تأمين حرية التنقل للجهات الفاعلة الدولية؛ وتأمين المنشآت الرئيسية، ومواقع تجميع المشردين داخليا وعناصر ائتلاف سيليكا السابق، وكذلك حماية أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم أعضاء المؤسسات الانتقالية. وقامت أيضا البعثة بتجريد بعض عناصر ائتلاف سيليكا السابق من السلاح وتجميعهم. وبفضل جهود البعثة وعملية سانغاري تمكنت أعداد متزايدة من المشردين داخليا من العودة خلال الأسابيع الأولى من شباط/فبراير. وقامت أيضا البعثة بجمع الأسلحة، وتحسين الحالة الأمنية على المحور الرئيسي في اتجاه الكاميرون، كما وفرت دوريات الحراسة لقوافل المساعدة الإنسانية. واستجابت لحالات بناء على إنذارات من السكان المحليين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أماكن مثل كرنوت، وبربيراتي، ومبايكي، وبمباري وباوورو. وعلى الرغم من أن بعض المحاورين رأوا أن انحياز بعض الوحدات التابعة لبعثة الدعم يشكل تحديا في بعض المناطق، فقد منعت البعثة مذابح وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كادت أن تقع، وساعدت على توصيل المساعدة الإنسانية في ظل ظروف آمنة.

١١ - بيد أن الديمغرافية العرقية والدينية في البلد قد تغيرت جذريا خلال الأسابيع الماضية. ونظرا لكثافة أعمال العنف، فرّ الكثير من المسلمين من البلد نحو تشاد والكاميرون أساسا، أو في اتجاه الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد هجر المسلمون العديد من المدن المتعددة العقائد مثل يالوكي، وبوسيمتيلي، وبوزوم ومبايكي.

١٢ - وفي ضوء تردي الوضع والحماية المحدودة، نظمت بلدان عديدة عمليات إجلاء لرعاياها. وأنشئ موقع للعبور في بانغي حيث يسهر الجيش الوطني التشادي على الأمن بصورة مستقلة عن بعثة الدعم الدولية. وتم إجلاء آلاف من المسلمين أسبوعيا، من بينهم مسلمو جمهورية أفريقيا الوسطى بالطائرات وسيارات الأجرة والشاحنات. ولم يسبق للكثيرين منهم أن عاشوا خارج جمهورية أفريقيا الوسطى وليس لهم مكان يستوطنون فيه.

وتقوم وحدات مدججة بالسلاح تابعة للجيش الوطني التشادي بحراسة القوافل من بانغي ومواقع في غرب البلد إلى الجزء الشمالي منه وإلى تشاد. وفي بعض الحالات، تشير التقارير إلى استخدام مفرط للقوة مما أسفر عن وفاة مدنيين.

١٣ - وهناك حاليا ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥ مسلما يحاولون الفرار بحثا عن الأمان يعيشون في ١٨ موقعا في جميع أنحاء البلد خشية التعرض إلى أعمال عنف خطيرة إذا ما غادروها. ويتوقف بقاؤهم على قيد الحياة في العديد من الأماكن في الشمال الغربي، وفي غرب البلد ووسطه، على حماية بعثة الدعم وعملية سانغاري. وتواجه حاليا الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مأزقا بين أن تشجع السكان على البقاء في مجتمعاتهم المحلية وبالتالي تعريض حياتهم للخطر، أو مساعدتهم على الفرار من أجل سلامتهم، وبالتالي المساهمة بصورة غير مباشرة في تقسيم البلد على أساس طائفي.

١٤ - ولا يزال المتضرر الأكبر هي الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أفادت التقارير عن حالات من العنف الجنسي ارتكبها رجال مسلحون يُعتقد أن معظمهم ينتمون إلى عناصر ائتلاف سيليكا السابق، في كل من بانغي، وبوسمبتيلي، ودامارا، ومبايكي، وسيبوت وفي المنطقة الإدارية أوهام بيندي. وخلال الأحداث التي وقعت يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر في بانغي، أشارت التقارير إلى وقوع الكثير من حالات الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصابات الجماعية التي يعتقد أن عصابات تابعة للعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) وعناصر ائتلاف سيليكا السابق، هي التي ارتكبتها لا سيما خلال عمليات تفتيش المنازل والهجمات الانتقامية. وتحدثت التقارير أيضا عن وقوع حالات إكراه أطفال على الزواج، نفذها أساسا عناصر ائتلاف سيليكا السابق. وتحدثت التقارير عن حالات من العنف الجنسي شملت حالات اغتصاب وقعت في مواقع يتجمع فيها المشردون داخليا. وحدث أيضا في المناطق الريفية اختطاف للنساء واسترقاقهن جنسيا.

١٥ - وتشكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للأطفال مصدرا للجزع، لا سيما التقارير التي تتحدث عن تجنيدهم في شكل جماعات مسلحة. وعلى الرغم أنه من الصعب تحديد أرقام دقيقة، هناك ما يثبت أن الأطفال المجندين في صفوف عناصر ائتلاف سيليكا السابق والذي قُدر عددهم بنحو ٥٠٠ ٣ طفل في آذار/مارس ٢٠١٣ والذي يمكن أن يكون قد ارتفع إلى ٠٠٠ ٦ طفل يحتمل أنهم أصبحوا مرتبطين بالجماعات المسلحة. وتفيد التقارير أيضا أن العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) بصدد تجنيد الأطفال. وتعرضت المراكز الصحية والمدارس في البلد للنهب وظلت في غالب الأحيان مغلقة مما عطل تعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم.

١٦ - وأسفرت هذه التطورات عن أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ففي ٢١ شباط/فبراير، بلغ عدد السكان الذين هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية ٢,٥ مليون نسمة (أكثر من نصف السكان). وبلغ عدد المشردين داخل حدود جمهورية أفريقيا الوسطى ٠٠٠ ٧٠٠ مشرد، وزاد عدد اللاجئين في البلدان المجاورة عن ٠٠٠ ٢٨٨ لاجئ، كما زاد عدد رعايا البلدان الثالثة الذين تم إجلاؤهم عن ٠٠٠ ٦٥ شخص.

١٧ - وهناك حاجة إلى كميات ضخمة من المساعدة الإنسانية في جميع القطاعات، وهي مرشحة للزيادة، بينما يعوق انعدام الأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية عن الوصول إلى من هم في حاجة إليها. وفضلا عن ذلك، أصبحت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مستهدفة طمعا في مواردها. ويؤثر انعدام الأمن على امتداد الطريق من الكاميرون، التي هي شريان حياة العاصمة بانغي تجاريا وإنسانيا، في توصيل الإمدادات، بما في ذلك إمدادات الإغاثة. وشرعت بعثة الدعم في نشر دوريات لحماية القوافل على امتداد الطريق ثلاث مرات في الأسبوع، وهو ما حسّن الحالة، ولكن الطلب على الحماية كبير إلى درجة أن الطريق لا تزال غير آمنة. وفي ١٢ شباط/فبراير اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى فتح جسر جوي من دوالا، الكاميرون إلى بانغي مما أسفر عن ارتفاع تكاليف إيصال المساعدة إلى من هم في حاجة إليها إلى ثمانية أضعاف تقريبا.

باء - التطورات السياسية

١٨ - لقد تغير المشهد السياسي على إثر استقالة السيد دجوتوديا (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، ورئيس الوزراء، نيكولاس تياغايا في ١٠ كانون الثاني/يناير خلال مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا. وتفاقم الانشغال الدولي إزاء مدى جدوى القيادة المؤقتة وعدم قدرتها على التصدي للعنف المتزايد.

١٩ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، انتخب المجلس الوطني المؤقت كاثرين سامبا - بانزا، عمدة بانغي آنذاك، رئيسة جديدة لدولة جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة الانتقالية. ومنذ أن تولت السيدة سامبا - بانزا منصب الرئاسة، اتخذت عددا من القرارات الحاسمة منها تعيين أندري نزاباييكي رئيسا للوزراء في ٢٣ كانون الثاني/يناير وتشكيل حكومة مؤقتة جديدة في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وتضم الحكومة الجديدة ٢٠ عضوا من بينهم ثلاثة ممثلين لائتلاف سيليكا السابق وممثلا للعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). وأثار تعيينها لما يزيد عن ٢٠ مستشارا في مكتبها بعض القلق لاحتمال قيامه بدور حكومة ظل.

٢٠ - وفي حين أن تشكيل الحكومة الجديدة لا يتفق تماما مع أحكام اتفاقات ليبرفيل، وإعلان نجامينا والميثاق الانتقالي، فإنه يمثل تطورا إيجابيا يوفر حافزا جديدا للانتقال. بيد أن

ذلك أثار سخط زعماء عناصر ائتلاف سيليكا السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) مما ادّى إلى ارتفاع حاد في وتيرة العنف في بانغي. ورفضت المعارضة السياسية السابقة عرضا للمشاركة في الحكومة.

٢١ - وبذلت السلطات المؤقتة جهودا إضافية من أجل وضع الإطار المؤسسي اللازم لتنظيم الانتخابات التي تنتهي بعدها الفترة الانتقالية. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أنشئت رسميا الهيئة الوطنية للانتخابات، غير أنها لم تبدأ العمل بعد. وأوفدتُ بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير. وخلصت البعثة إلى أن الحكومة المؤقتة أعلنت أنها تنوي تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن. بيد أن قدرة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على تنظيم الانتخابات في غضون الفترة الانتقالية ستتوقف على مدى قدرتها على إنشاء فروع محلية للهيئة الوطنية للانتخابات في كامل أنحاء البلد وفرع للمؤسسات الأخرى مثل المجلس الأعلى للاتصالات؛ والانتهاء من وضع الإطار القانوني؛ وإعادة بسط الأمن ونفوذ الدولة في البلد وتجريد العناصر المسلحة، جزئيا على الأقل، من السلاح؛ ومعالجة مسألة انعدام السجلات المدنية وتقدير مدى توفر الموارد من كل من الحكومة المؤقتة والشركاء الدوليين لأجل تنظيم الانتخابات.

٢٢ - وسوف لا يتوقف تحديد التوقيت المناسب للانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى على توفير القدرات التقنية واتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة، وتهيئة بيئة آمنة فحسب، بل سيتوقف أيضا على تهيئة بيئة سياسية ملائمة تساعد الانتخابات في ظلها على تعزيز المجتمع والنهوض بالاستقرار بدلا من أن تكون مصدرا للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعي.

٢٣ - وأدت أعمال العنف خلال كانون الأول/ديسمبر إلى زيادة إنهاك القدرات الوطنية النادرة بالفعل وإلى انهيار الإدارة الضعيفة أصلا. ولم تدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية لمدة خمسة أشهر ولا تزال الدولة تفتقر إلى المال اللازم لسدادها. وستتوقف جزئيا قدرة السلطات المؤقتة الجديدة على التغيير، وفي المستقبل القريب، على دعم المجتمع الدولي.

٢٤ - ويتسم الوضع خارج بانغي بانعدام شبه كامل للإدراة والخدمات الحكومية. ولا يزال عناصر ائتلاف سيليكا السابق يعتبرون أنفسهم الممثلين الشرعيين للدولة في المناطق التي يتواجدون فيها ويحاولون ممارسة المسؤوليات الحكومية - مثل إنفاذ القانون وفرض النظام وجمع الضرائب، بينما ترقى أعمالهم في كثير من حالات إلى ممارسات الحكم التعسفي والابتزاز. وفي بعض المناطق في الشمال الغربي، تفيد التقارير أيضا أن العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) تتصرف بوصفها السلطات القائمة بحكم الواقع.

٢٥ - إن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة بالغة التعقيد. فقد عاش البلد ثلاث أزمات داخلية في غضون ١٠ سنوات وتداولت على حكمه ثلاث حكومات مؤقتة في ظرف سنة واحدة. والحالة الراهنة هي استمرار لدائرة من الأزمات السياسية والأمنية على مدى عقود من الزمن. فهي ناشئة عن أوجه قصور اجتماعية واقتصادية وسياسية وهيكلية وإدارية قائمة منذ وقت طويل؛ وعن هشاشة التماسك الاجتماعي؛ ومشاعر التهميش العميقة الجذور في بعض المجتمعات المحلية، ولا سيما في صفوف السكان المسلمين في الجزء الشمالي من البلد، الذين شعروا بأن الحكومة المركزية متحيّزة ضدهم. وتفاقمت هذه الأوضاع بسبب الفساد، والمحسوبية، وإساءة استعمال السلطة، والصراع الداخلي، والتدخلات الخارجية وتدهور قدرات الجيش الوطني. وأسفرت هذه الأوضاع، مقترنة بمؤسسات حكومية انهكها الضعف، إلى تتالي حكومات مركزية ضعيفة. فالدولة عاجزة وليس لديها بالفعل القدرة على مواجهة الموجات الكبيرة من المخاطر، كما أنه يلزم إعادة بنائها من الأساس. ولا يوجد جيش وطني، كما أن ما تبقي من أفراد الشرطة والدرك يفتقرون إلى المعدات والوسائل الأساسية لأداء مهامهم، أما الإدارة الحكومية فهي منعدمة في العديد من الأماكن، ويتولى حاليا المجتمع الدولي القيام بدور البديل للدولة في تقديم الخدمات الأساسية حيثما أمكن.

جيم - سيادة القانون

العدالة والسجون

٢٦ - أسفرت الحوادث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر عن انهيار كامل للقانون والنظام مع التدمير الممنهج للمحاكم وشن الهجمات على السجون مما أدى إلى تحرير بعض المحتجزين فيها وقتل آخرين والتهديد المستمر للقضاة. وتوقفت المحاكم والسجون على العمل، ولكنه أعيد فتح السجن الرئيسي في بانغي في ١٤ كانون الثاني/يناير بعد تدخل رئيس الدولة للفترة الانتقالية. وتخلى موظفو الخدمة المدنية والقضاة عن مناصبهم، وبات من المستحيل تقديم المشتبه فيهم إلى العدالة، أو احتجازهم أو حتى اعتقالهم. واستأنف عدد قليل فقط من ممثلي مؤسسات القانون والنظام مهامهم في بانغي. وتعطلت سلسلة الإجراءات الجنائية مما أدى إلى شلّ عملية إقامة العدل على الوجه الصحيح وإلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع. ويتسبب ذلك كله في تعقيد عمل القوات الدولية بدرجة كبيرة.

قوات الشرطة والدرك الوطنية

٢٧ - زادت أحداث كانون الأول/ديسمبر في إضعاف ما تبقى من قوات الشرطة الوطنية. فقد نُهبت مراكز الشرطة وترك رجال الشرطة والدرك وظائفهم، والتحق بعضهم بصفوف جماعات ائتلاف سيليكا السابق والجماعات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا). وتعرضت كتيبة الأمن الوطنية، وهي إحدى الوحدتين العاملتين والتي لا تزال بحوزتها أسلحة نارية، لهجوم العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)، ثم جردتها في وقت لاحق عناصر ائتلاف سيليكا السابق من السلاح. ودُمّر الجانب الأكبر من الهياكل الأساسية. ويفتقر رجال الشرطة والدرك إلى المعدات بما في ذلك أجهزة الاتصال اللاسلكي ولوازم الحماية الشخصية، وليس لديهم سوى ستّ مركبات.

٢٨ - وأخذت عناصر الشرطة في العودة إلى أداء مهامها، كما أعيد فتح ثلاثة مراكز شرطة (من جملة ثمانية مراكز) في بانغي. وتم حتى الآن تسجيل ٧٠٠ فرد من أفراد الشرطة (من أصل ٦٧٥ ١ فردا، كانوا يعملون قبل كانون الأول/ديسمبر) في بانغي. وتمت الموافقة على مشروع صندوق لبناء السلام قيمته ٢,٥ مليون دولار لدعم إصلاح ثمانية مراكز للشرطة وثلاثة ألوية درك في بانغي وتوفير بعض المركبات ومعدات الاتصالات. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، شرعت الشرطة والدرك في القيام بدوريات مشتركة مع بعثة الدعم الدولية في بانغي.

٢٩ - ووفقا لقوات الدرك، بلغ عدد الأفراد المسجلين ٢٠٠ ١ فرد من أصل ٥٠٠ ٣ فرد من رجال الدرك الذين كانوا يعملون قبل كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن معظم أفراد الشرطة يوجد في بانغي، هناك ٢٢٦ فردا منهم يعملون في مواقع خارج العاصمة، منها بوالي، وبوسمبتيلي، ويالوكي، ومبايكي، ونولا، وبربيراتي، وبوآر، وبانغاسو، وموبايي، وأوبو، وبامباري.

نزع السلاح

٣٠ - أدّى انسحاب غالبية عناصر ائتلاف سيليكا السابق الذين تم تجميعهم سابقا إلى انتكاسة في أنشطة تخطيط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج. وفي الوقت نفسه، فإن الخطر الذي تمثله العناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) والجماعات المسلحة الأخرى الموجودة بالفعل أو الناشئة حديثا يستلزم اتباع نهج جديدة في التعامل معها. وهناك تقارير مثيرة للقلق تفيد أن إمكانية المشاركة في برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينفذ في المستقبل، أصبح عاملا حافزا للبعض على حمل السلاح.

٣١ - وفي حين لا يزال من الصعب التخطيط لتنفيذ برنامج رسمي لنزع سلاح عناصر ائتلاف سيليكا السابق وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فإن هذه العناصر تبدي استعدادها للمشاركة في هذه العملية. وتحتاج هذه العناصر المجمعة حاليا إلى كميات كافية من الأغذية وإلى المأوى وإمكانية الوصول إلى المرافق الطبية.

٣٢ - وفي ظل الحكومة الانتقالية الجديدة، أنيطت المسؤولية عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوزارة الدفاع. ولئن اعتُمدت استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فإن من الضروري تنقيحها لتعكس الحقائق الجديدة على أرض الواقع. وستتطلب معالجة التحديات الأمنية الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك وجود الميليشيات أو الجماعات المحلية المناهضة لحمل السواطير (بالاكا) أو ميليشيات وجماعات ائتلاف سيليكا السابق، تصميم وتنفيذ برنامج ابتكاري ومفصل يمكن أن يجمع بين أنشطة الحد من العنف المجتمعي، وتوفير العمالة في حالات الطوارئ، والتماسك الاجتماعي والمصالحة. وسيكون من الضروري تنفيذ تصميم هذا البرنامج المفصل بالتعاون بين الحكومة والأمم المتحدة. وينبغي التركيز فورا على اتخاذ تدابير تؤثر بسرعة في الحالة الأمنية، تشمل تدابير ترمي إلى نزع سلاح العناصر المسلحة وتجميعها، بينما يجري وضع برامج أطول أجلا وأشمل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيكون من المهم للغاية أن يساهم الشركاء في برامج الانتعاش المبكر والتماسك الاجتماعي الرامية إلى استعادة سبل كسب الرزق من أجل كسر حلقة انعدام الأمن والعنف على صعيد المجتمعات المحلية.

إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن الوطنية

٣٣ - بُذلت جهود من أجل تحديد هوية العناصر السابقة في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة تجميعهم. وفي ٥ شباط/فبراير، استجاب ٥٠٠ ٦ عنصر من أصل ٤٣٤ ٨ عنصرا كانوا يشكلون قوام القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لنداء رئيس الدولة للفترة الانتقالية للتجمع في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء. وبالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد المالية واللوجستية، فإن عملية القتل الغوغائي لأحد أفراد القوات المسلحة، وهو عنصر تابع لائتلاف سيليكا السابق بعد الاحتفال العام بدقائق، وهو الاحتفال الذي استلمت فيه رسميا السيدة سامبا - بانزا مهام قيادة الجيش، تُبين بوضوح الانقسامات العميقة في صفوف القوات المسلحة والحاجة إلى إعادة تنظيمها من الأساس. وأعرب وزير الدفاع الجديد عن رغبته في إنشاء جيش يمثل السكان كافة، ولذلك يجب أن يشمل عناصر ائتلاف سيليكا السابق. ومع ذلك، فإن الالتحاق بالجيش ينبغي أن يتم ضمن برامترات إطار سياسي يحدد الشروط الأساسية للالتحاق، بما في ذلك التدقيق في السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى.

إجراءات مكافحة الألغام

٣٤ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سجلت الأمم المتحدة مخزونات شملت ١١ ٦٥٤ قطعة ذخيرة بطل استعمالها، ومتفجرات من مخلفات الحرب، و ١٦٥ ٩٣٤ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وخلال عمليات تفتيش هذه المخزونات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تبين أن ٨٣ في المائة من الذخيرة التي بطل استعمالها والمتفجرات من مخلفات الحرب و ٩٩ في المائة من مخزونات الذخيرة قد اختفت. ومما يدعو إلى الانشغال أن جزءا كبيرا من هذه المخزونات بات حاليا في أيدي الجماعات المسلحة والمدنيين.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٥ - صُنفت جمهورية أفريقيا الوسطى قبل الأزمة الأخيرة في المرتبة ١٨٠ على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة من بين ١٨٦ بلدا. ومنذ ذلك الوقت تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد بشكل ملحوظ. وقد أثرت الأزمة سلبا على الاقتصاد، ومن المتوقع أن تُسفر على المدى البعيد عن عواقب وخيمة على السكان رغم ما يزخر به البلد من موارد طبيعية. فتزوح أعداد هائلة من السكان المسلمين، الذين شكلوا تقليديا محور قطاعيْ أعمال التجارة والتبادل التجاري الصغيرة، أدى في الوقت نفسه إلى نقص في بعض السلع، من بينها الأدوية، وإلى زيادة في أسعار السوق. وتورد معظم السلع عبر الطريق الذي يربط بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، إلا أن انعدام الأمن أعاق حرية المرور.

٣٦ - وانهار قطاع المالية العامة. فوفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ وبلغ معدل التضخم ١٢ في المائة. وبلغ إجمالي العجز في الحساب الجاري ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. وتتجلى أسوأ حالات الفقر في المناطق الريفية حيث يعتمد ما مجموعه ٧٥ في المائة من السكان في غذائهم ودخلهم على الزراعة الصغيرة النطاق. ومن المرجح أن يؤثر عدم توفر البذور والأدوات اللازمة، إلى جانب استمرار انعدام الأمن، تأثيرا سلبيا قويا في الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الأساسية، مما يهدد بالفعل بحدوث أزمة غذائية وتغذوية.

٣٧ - ورصد البنك الدولي، عن طريق إعادة هيكلة عملياته الجارية وتمويل إضافي، نحو ١٠٠ مليون دولار لدعم جهود التصدي لحالات الطوارئ، ومنها تقديم دعم عاجل إلى القطاع العام. ويعتزم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي استئناف الحوار مع السلطات لمناقشة تقديم الدعم المباشر للميزانية. غير أن القدرة على استئناف الحوار مع السلطات الوطنية ستتوقف على الحالة الأمنية التي تسود في البلد.

٣٨ - وتحدق بالسكان والبلد أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية أشد عمقا بسبب انتشار الفقر، وتعطل النشاط التجاري والزراعي، واستمرار حالة انعدام الأمن في العديد من أجزاء البلد، وتشريد السكان على نطاق واسع، والانعدام الكلي للخدمات العامة التي توفرها الحكومة.

هاء - الجوانب دون الإقليمية

٣٩ - ظلت المنطقة دون الإقليمية، تحت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، منهمكة بنشاط في وضع حل للأزمة الراهنة، بسبل منها بذل مساع بقيادة رئيس تشاد ورئيس الجماعة الاقتصادية، إدريس ديبي إيتنو، ورئيس الكونغو ورئيس لجنة المتابعة المعنية بالحوار السياسي الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، دنيس ساسو نغيسو، فضلا عن تقديم الدعم المالي المؤقت لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وقام وفد مشترك من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي يضم وزيريْ خارجية الكونغو وتشاد، ووزير الدفاع في الكونغو، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بزيارة إلى بانغي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للتشديد على ضرورة تماسك جميع الأطراف المعنية ووحدة عملها.

٤٠ - وتصدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار العمل بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي، للوضع المتدهور بعقدها مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير في نجامينا حيث أعلن رئيس الدولة السابق للمرحلة الانتقالية، السيد دجوتوديا، عن استقالته. وفي بيان صدر لاحقا، أعرب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية عن أسفهم لسلبية الطبقة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغياب الوحدة ضمن الحكومة الانتقالية، ودعوا إلى التعجيل بانتخاب رئيس جديد للدولة للمرحلة الانتقالية. وطلبوا أيضا من أمانة الجماعة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي النظرَ في طرائق عقد مؤتمر المصالحة الوطنية، برعاية الوسيط. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أحاط مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي علما بالقرارات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية في مؤتمر القمة السادس وحث المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، على تقديم ما يلزم من دعم للمساعي التي يبذلها زعماء المنطقة بهدف تيسير اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الدولي لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤١ - وأثرت الأزمة في البلدان المجاورة التي لجأ إليها ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٨٨ شخص من أفريقيا الوسطى، ولجأ منهم ٦٠٠ ٥٤ شخص تقريبا إلى هذه البلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتفيد تقارير باستمرار عن وجود مقاتلين أجانب في جمهورية أفريقيا

الوسطى، بما في ذلك عناصر تابعة لتنظيم بوكو حرام وآخرين، عبروا الحدود من دارفور ومناطق أخرى. وهيأ تلاشي سلطة الدولة، إلى جانب الجرائم المرتكبة ضد الأقلية المسلمة، ظروفا قد تسعى الجماعات المتطرفة من المنطقة دون الإقليمية أو من خارجها لاستغلالها. ولتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل، سيكون من الأهمية بمكان عدم السماح لهذه الجماعات بأن تستغل ظروف الفوضى السائدة حاليا في البلد ويكون لها موطئ قدم فيه.

ثالثا – التدابير الأمنية المتخذة على الصعيد الدولي

ألف – بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٢ – في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب مشاورات جرت على هامش مؤتمر قمة الإليزي المعقود في باريس في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، أذِن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيادة قوام بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من ٥٠٠ ٤ فرد نظامي إلى ٠٠٠ ٦ فرد نظامي. ووفقا للاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، نُقلت السلطة من بعثة توطيد السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعجّلت بعثة الدعم الدولية بعملية تكوين قواتها ونجحت في تشكيل كامل قوامها في بداية شباط/فبراير، إلا أنه ما زال يتعين نشر بعض القدرات البالغة الأهمية.

٤٣ – وحتى ٢١ شباط/فبراير، بلغ قوام بعثة الدعم الدولية ٠٣٢ ٦ فردا نظاميا، منهم ٤٠٤ ٥ أفراد عسكريين و ٦٢٨ فردا من أفراد الشرطة يؤلفون أربع وحدات للشرطة المشكّلة. وبدأت هذه الأخيرة إجراء دوريات راجلة في بانغي، في انتظار نشر مركباتها. ويتألف العنصر المدني لبعثة الدعم الدولية من ٣٥ فردا (مقابل ١٥٢ فردا، العدد المقرر في إطار مفهوم العمليات)، من ذوي الاختصاص في مجالات الشؤون السياسية، والاتصال للأغراض الإنسانية، وحقوق الإنسان، ودعم البعثات. وأُنشئت آليات اتصال لتعزيز التنسيق بين بعثة الدعم الدولية وقوات عملية سانغاري، وكذلك مع مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، المنتشرة في مقاطعة أوبو في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ تعيين جان ماري ميشيل موكوكو ممثلا خاصا لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسا لبعثة الدعم الدولية، عمل بشكل وثيق مع ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، باباكار غاي، والأطراف

الأخرى المعنية لمعالجة الأزمة القائمة. وحققت بعثة الدعم الدولية أهدافها على حساب تضحيات كبيرة منها وفاة ١٧ شخصا وإصابة ١١٨ آخرين.

٤٤ - وعلى الرغم من النشر السريع لبعثة الدعم الدولية، تواجه البعثة تحديات كبيرة في مجال النقل الجوي؛ ونظم المعلومات والاتصالات؛ والقدرات الاستخباراتية؛ والمرافق الطبية؛ والإمدادات اللوجستية والدعم. ونظرا لسوء حالة البنية التحتية للطرق، فإن الافتقار إلى عناصر التمكين ومضاعفة القوة (من قبيل وحدات الإشارة)، والقدرات الهندسية، ومعدات النقل الثقيلة، وطائرات هليوكوبتر للخدمات، يعيق تنفيذ البعثة لعملياتها. فهناك حاجة ماسة إلى عناصر التمكين ومضاعفة القوة لتمكين بعثة الدعم الدولية من تنفيذ عملياتها على نحو أكثر فعالية.

٤٥ - وتعمل الأمم المتحدة، إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على نشر خبراء عسكريين ومدنيين للعمل مع بعثة الدعم الدولية لتعزيز هياكلها القيادية والتحكمية والإدارية؛ وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتقديم التدريب. وخلال مؤتمر للمانحين عقده الاتحاد الأفريقي في ١ شباط/فبراير، تعهد المانحون بتقديم نحو ٣١٦ مليون دولار دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويشمل هذا الدعم بعثة الدعم الدولية. وتبلغ ميزانية البعثة لعام ٢٠١٤ ما قدره ٤٠٩ ملايين دولار. وعززت الأمم المتحدة، مستعينة بالصندوق الاستئماني، قدرات بعثة الدعم الدولية في مجال المعلومات والاتصالات. وفي ٢٠ و ٢٦ شباط/فبراير، أرسلت الأمم المتحدة طائرتين إلى بانغي تحملان ١ ٢٠٠ جهاز اتصال لاسلكي يدوي ذي تردد عال جدا و ٢٥ جهازا لإعادة الإرسال ومواد متنوعة أخرى من مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات لتوليد الطاقة. ونشرت أيضا الأمم المتحدة خبراء لتركيب المعدات وتدريب الأفراد العاملين في بعثة الدعم على استخدامها.

باء - عملية سانغاري ونشر قوة الاتحاد الأوروبي

٤٦ - نُشرت عملية سانغاري الفرنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ كانون الأول/ديسمبر بهدف استعادة الحد الأدنى من الظروف الأمنية في بانغي، ودعم حشد قوات بعثة الدعم الدولية. ويبلغ قوام عملية سانغاري ٢ ٠٠٠ فرد عسكري منتشرين في بانغي والبؤر الساخنة التي تقع في المناطق الغربية والشمالية من البلد، بما في ذلك في بلدات بربيراتي ويالوكي وبودا وبامباري والمقاطعة الإدارية فاكاغا.

٤٧ - وفي ١٠ شباط/فبراير، أنشأ مجلس الاتحاد الأوروبي العمليةَ العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى التي من المقرر أن تساهم في تهيئة بيئة آمنة ومأمونة في

منطقة بانغي على مدى فترة تصل إلى ستة أشهر، على أن تسلم لاحقا إلى الشركاء. ويتوقع أن يبدأ نشر القوة في بداية شهر آذار/مارس وتشرع في تنفيذ عملياتها بعد ذلك بوقت وجيز.

جيم – التدابير الفورية

٤٨ – إن استمرار تدهور الحالة الأمنية، لا سيما أعمال القتل على نطاق واسع والمخاطر المحدقة بالمدنيين، المبينة أعلاه، يتطلب من المجتمع الدولي تركيز الاهتمام واتخاذ إجراءات عاجلة. وفي ٢٠ شباط/فبراير، اقترحت على مجلس الأمن مبادرة من ست نقاط ترمي إلى وقف العنف، وحماية المدنيين، ومنع تقسيم البلد بحكم الواقع، وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية، وتقديم بعض الدعم للحكومة هي في أمس الحاجة إليه. وتدعو المبادرة إلى تعزيز قوات الاتحاد الأفريقي والقوات الفرنسية الموجودة حاليا في الميدان على وجه السرعة ونشر المزيد من أفراد الجيش والشرطة، وتقديم الدعم اللوجستي والمالي إلى القوات الأفريقية، وتنسيق قيادة القوات الدولية مع تركيز مهمتها على منع عمليات القتل وحماية المدنيين، والتعجيل بتقديم دعم ملموس لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والتعجيل بإجراء عملية سياسية وعملية مصالحة في البلد، وتقديم تمويل عاجل وكامل للعمليات الإنسانية.

٤٩ – ومن الأهمية بمكان، وبينما نحن نهيئ الأساس لمستقبل عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، أن تركز جميع الجهات الفاعلة على الأهداف العاجلة ذات الأولوية القصوى، أي وقف العنف ضد المدنيين الأبرياء، وحماية المدنيين وإغاثة المحتاجين للمساعدة. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف مساهمة العديد من الجهات الفاعلة. وإني أحثّ الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وسائر الشركاء الرئيسيين على تقديم مساهمات كبيرة لكفالة نجاح هذه المبادرة من خلال توفير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وتمويل العمليات الإنسانية، وتوفير الدعم المالي والمادي لبعثة الدعم الدولية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم الدعم السياسي لعملية السلام والمصالحة.

رابعا – شروط نجاح عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أداء مهامها

٥٠ – كنت قد حددّتُ في تقريري عن جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/677)، عددا من الشروط التي يتعين استيفاؤها ميدانيا لكفالة نجاح عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في إنجاز مهامها. ومن بين هذه الشروط ضرورة مواصلة تنفيذ العملية الانتقالية، وبرهنة الحكومة الانتقالية على التزامها بهذه العملية واتخاذها تدابير محددة لتنفيذ الإطار المتفق عليه. ولقد اتخذت رئيسة الدولة الجديدة للمرحلة الانتقالية

وحكومتها تدابير مشجعة للتدليل على الالتزام بالمضي قدما بهذه العملية والتصدي للتحديات الملحة، ومنها إعادة فتح سجن بانغي وإجراء مفاوضات بشأن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. وهناك أمل في أن تعيد القيادة الجديدة العملية الانتقالية إلى مسارها الصحيح، وأن تهيئ الظروف المواتية لإجراء الانتخابات. إلا أن هشاشة الإطار السياسي الحالي الذي لم يُتقيد به تقيدا تاما بل وتجاوزته الأحداث، بات يُنظر إليها كخطر كبير سيعيق تنفيذ أي عملية لحفظ السلام في المستقبل.

٥١ - وفيما يتعلق بإعادة تشكيل المؤسسات الأمنية الوطنية، فالتمييز بين القوات التي تمثل رسميا جهاز الدولة الأمني، والقوات التي تنشط خارج جميع الأطر القانونية، يقتضي أولا وقبل كل شيء بلورة رؤية وطنية بشأن مؤسسات الأمن وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد، والتشكيلة المستقبلية للقوات المسلحة، بما في ذلك معايير إدماج أعضائها، وعملية نزع سلاح العناصر المسلحة السابقة وتسريحها وإعادة إدماجها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد الفني، فإن إيجاد توافق في الآراء حول تلك الرؤية إنما هو أساسا عملية سياسية لم تبدأ بعد.

٥٢ - وقد شهدت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تغييرات جذرية على النحو المبين أعلاه. وصحيح أن السياق السياسي الحالي والمستقبلي في البلد يشكل عاملا مهما من عوامل نجاح البعثة في أداء مهامها على المدى الطويل، غير أن الاعتبارات الأكثر أهمية وإلحاحا تتمثل في حماية المدنيين وتهيئة بيئة مأمونة في جميع أرجاء البلد. وبناء على ذلك، أقترح التعجيل بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لمواجهة التحديات الأمنية المحدقة بالبلد.

خامسا - توصيات بشأن احتمال تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

٥٣ - في رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، طلب وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد ومعالجة الجوانب المدنية للأزمة. وكررت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية تأكيد هذا الطلب أثناء الاجتماع المعقود مع الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام، في بانغي، في ١٢ شباط/فبراير.

٥٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أشار رئيس الاتحاد الأفريقي إلى أن الهدف من نشر بعثة الدعم الدولية كان هو تيسير مشاركة دولية أوسع نطاقًا وأكثر استدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما يشمل نشر عملية تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب

عندما تتهيأ الظروف اللازمة في الميدان. وأعرب عن الأمل الذي يحدو الاتحاد الأفريقي في إنجاز مرحلة تحقيق الاستقرار الأولية في غضون فترة تتراوح ما بين ٦ و ٩ أشهر، مشيرا إلى أن الاتحاد الأفريقي يرى أن الإطار الزمني ينبغي تحديده بناء على تقييمات مشتركة للوضع تجرى بصورة منتظمة.

ألف – نشر بعثة حفظ السلام المقترحة

٥٥ – إن التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى عميقة الجذور ولا يمكن حلّها بسهولة. ورغم التطوّر التدريجي في فعالية بعثة الدعم الدولية وعملية سانغاري، لا يزال النشر الحالي للقوة الأمنية الدولية غير كافٍ، كما أنه يفتقر إلى العنصر المدني اللازم لتقديم الحماية الكافية للمدنيين المعرضين لتهديد وشيك أو لمعالجة الأسباب الجذرية لاندلاع النزاع. وتستلزم معالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى اتباع نهج موحّد ومتكامل من خلال نشر عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد وتابعة للأمم المتحدة، تكون أولويتها القصوى هي حماية المدنيين. ومن العوامل المهمة التي دفعتني إلى اتخاذ قرار التوصية بنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أن المنظمة تتبوأ موقعا فريدا يؤهلها أكثر من غيرها لنشر عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد ودعمها بجميع القدرات اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه الأزمة المعقدة التي تدور رحاها الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٦ – وفي المراحل الأولى من نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتعين أن تركز العملية جهودها على الأولويات الأكثر إلحاحا وعلى تحقيق بعض المنافع الفورية للسكان في مجالات الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان والعدالة، مستفيدة في ذلك من التقدم الذي أحرزته بعثة الدعم الدولية وعملية سانغاري. وفي المدى الطويل، فلكي تُحدثَ الأمم المتحدة تغييرًا دائما في جمهورية أفريقيا الوسطى، من الضروري أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة لكسر طوق الأزمات السياسية والأمنية المتكررة والمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

٥٧ – وينبغي العمل، مع مرور الوقت، على تكييف أهداف عملية الأمم المتحدة وأولوياتها، ومن ثم تشكيلها وأنشطتها، بما يوافق ظروف البلد وسكانه واحتياجاتهم الخاصة. ولذلك، ستنصبّ أهداف عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال المرحلة المبكرة من نشرها على تهيئة بيئة مأمونة، باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه لإحراز تقدم في المجالات الأخرى، وعلى توفير الدعم للحكومة الانتقالية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الأساسية المنوطة بالدولة، ومساندة الجهود المبذولة لإحلال السلام وتحقيق المصالحة، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وفي ضوء تطور الظروف في البلد، ولا سيما

مع تحسّن الحالة الأمنية وتطوّر القدرات الأمنية الوطنية، فسيتحول تركيز أهداف بعثة الأمم المتحدة لينصبّ بصورة متزايدة على بسط نطاق سلطة الدولة، وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات العامة، وترسيخ أسس بيئة سياسية مستقرة، وتحقيق مصالحة المجتمعات المحلية وعودة الناس إلى ديارهم، وإنشاء المؤسسات المعنية بسيادة القانون، والنهوض باحترام حقوق الإنسان. ويتعيّن العمل منذ البداية على وضع استراتيجية للخروج بالاستناد إلى التقدم المحرز في بناء القدرات الوطنية.

٥٨ - ويتعين أن يرتكز عمل الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على فهم واضح للحالة الراهنة، وأن يتكيف مع احتياجات السكان في المستقبل. فمن اللازم اعتماد نهج ''وافٍ بالغرض''، يركّز على نشر قوام قوي ومرن وقادر على التنقل في جميع أنحاء البلد، قوام يتألف من أفراد نظاميين ومدنيين ويتيح للبعثة منع التهديدات الأمنية والتصدي لها عند حدوثها، مع إيلاء الاهتمام اللازم للأولويات التي تدخل ضمن نطاق الأنشطة المدنية للبعثة. وسوف تتضمن ولاية البعثة في كل مرحلة من مراحلها نقاطا مرجعية حاسمة، بغية تمكينها من الانتقال بأسرع ما يمكن من مرحلة البدء إلى مرحلة تثبيت الاستقرار وتوطيده ثم مرحلة الانسحاب بصورة مستدامة.

٥٩ - ونظرًا للظروف الفريدة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي أن يكون النهج المتّبع في عمليات نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين تدريجيًا، وأن يتم بطريقة متأنية ويرتبط بأهداف البعثة ذات الأولوية. ولتلبية الاحتياجات الأمنية الفورية، فسيجري في مرحلة أولية تعزيز عدد الأفراد العسكريين وعناصر التمكين العسكري اللازمة. وإلى جانب هذا النشر الأولي السريع للأفراد العسكريين، ستُنشر تدريجيًا قدرات مدنية أساسية في ضوء استقرار الحالة، بعد تهيئة مرافق السكن والعمل، وسيتسنّى بالتالي إنجاز مزيد من العمل في المهام المدنية. وستُنشر قوات الشرطة تدريجيًا، وفي ضوء تحسن البيئة الأمنية، ستحلّ هذه القوات في نهاية المطاف محل الجزء الأكبر من التعزيزات العسكرية الأولية. وفي حين أنه من الضروري نشر قوة عسكرية كبيرة في المرحلة الأولية للتصدي للتحديات الأمنية، فمن المزمع أن تسحب الأمم المتحدة تدريجيا هذه القوات العسكرية بأسرع ما تسمح الظروف بذلك، مما سيمكّن الأمم المتحدة من تركيز أكبر قدر ممكن من جهودها على المهام المدنية الحيوية لبناء الدولة. وستجرى تقييمات على نطاق المنظومة لزيادة صقل وتطوير استجابة الأمم المتحدة عمومًا. وسيكون من الضروري بذل جهود منذ استهلال البعثة أنشطتها للتعامل مع توقعات السكان من خلال استراتيجية اتصال محكمة.

باء – ولاية البعثة المقترحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٠ – يوصى بأن تتضمن ولاية عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام المقترحة، التي ستنفذ في إطار إذن مخوّل بموجب الفصل السابع من الميثاق، العناصر التالية: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وضمان أمن وحرية تنقل موظّفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛ (ج) وتقديم الدعم للعملية السياسية والعناصر الرئيسية للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة وبسطها في كل أنحاء البلد؛ (د) وتهيئة الظروف الأمنية المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ المرعيّة ولضمان العودة الطوعية الدائمة والآمنة للمشردين داخليًا واللاجئين؛ (هـ) وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (و) وتعزيز الحوار الوطني والوساطة والمصالحة على جميع المستويات؛ (ز) ودعم أنشطة نزع سلاح العناصر المسلحة السابقة وتسريحها وإعادة إدماجها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال، وإعادة العناصر الأجنبية إلى أوطانها، وكذلك تنفيذ برامج للحد من العنف المجتمعي.

٦١ – وينبغي أن تشمل المهام الإضافية ما يلي: (أ) دعم تنظيم الانتخابات وإجرائها؛ (ب) ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ (ج) ودعم جهازي الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية لإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية؛ (د) وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام ورصد الاتجار بالأسلحة والذخائر وإدارة المخزونات؛ (هـ) وتنسيق الجهود الدولية المبذولة تعزيزًا للحكم الرشيد، بما في ذلك وضع السياسات المالية السليمة وإدارة الموارد الطبيعية؛ (و) وبناء المؤسسات ووضع الأسس لتحقيق الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي الطويل الأجل.

٦٢ – ومن المهم التشديد على أنه لن يتسنى تنفيذ جميع هذه الأنشطة بنسب متساوية في كل مراحل عمل بعثة حفظ السلام. بل على النقيض من ذلك، سيتعين أن تعكف البعثة بانتظام على تكييف أنشطتها ذات الأولوية، ومن ثم تشكيلها، مع مقتضيات الظروف السائدة في الميدان.

جيم – المهام التي ستضطلع بها بعثة الأمم المتحدة

حماية المدنيين

٦٣ – سينصبّ تركيز بعثة الأمم المتحدة في المرحلة الأولية على حماية المدنيين. ويتطلب ذلك خبرة عسكرية ومدنية في التنسيق المدني – العسكري، والاتصال مع السكان المحليين، وخبرة في الشؤون الجنسانية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والتحليل المتكامل للتهديدات المشتركة، وتوفير القدرات في مجال الإنذار المبكر على الصعيدين الوطني والمحلي، إلى جانب تصميم آليات تنسيق متسقة، بما في ذلك بالتعاون مع المجموعة المعنية بالحماية الإنسانية. وينبغي أن يتم هذا التركيز بالتوازي مع نشر القدرات المدنية المتخصصة

للبدء فورًا بإنشاء سلسلة عدالة جنائية تعمل بحد أدنى من القدرات من خلال توزيع مهام العدالة والمؤسسات الإصلاحية توزيعًا صارمًا.

العنصر العسكري

٦٤ - وفقا لما جاء في الإحاطة التي قدّمتُها إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير، فإن التهديدات العسكرية الماثلة والغياب شبه التام للجهاز الأمني الوطني يفرضان الحاجة إلى نشر مزيد من القوات في جمهورية أفريقيا الوسطى للتصدّي للحالة الراهنة في المرحلة الأولى من عملية حفظ السلام. وقد وُضع مفهوم العمليات المقترح على أساس افتراض أن تُنشر القوة بولاية معزّزة وموارد كافية تمكنها من الاستجابة على نحو ملائم للظروف المتغيرة واستباق الأحداث التي يمكن أن تزعزع الاستقرار. وينبغي تخفيض العنصر العسكري تدريجيا بالتوازي مع استيفاء النقاط المرجعية الحاسمة.

٦٥ - ومن المتوخى أن تضمّ عملية حفظ السلام قواما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ جندي و ١ ٨٢٠ شرطيًا، إلى جانب القدرات اللازمة وعناصر التمكين المطلوبة. وهناك العديد من العوامل التي حَدَّدت مستويات القوة المقترحة، منها الحاجة إلى وجود متوازن ورادع في جميع أنحاء البلد؛ وضرورة حماية المدنيين؛ ومراقبة المناطق الحدودية؛ ودعم المرحلة الانتقالية؛ وتأمين خطوط التنقل والاتصال الرئيسية، ولا سيما طريق الإمداد الرئيسي من الكاميرون؛ ودعم إيصال المساعدة الإنسانية حسب الاقتضاء؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٦٦ - وبالإضافة إلى ثماني كتائب من المشاة، يلزم توفير احتياطي مشكّل على نحو مناسب وأصول أساسية مثل اللوجستيات والطيران والمهندسين. وزيادة على ذلك، يوصى بأن تسهم القوة في مرحلة لاحقة، بالاشتراك مع أطراف أخرى، في الجهود الأوسع نطاقًا الرامية إلى إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن الوطنية، التي ستكون عاملاً حاسمًا في استراتيجية خروج الأمم المتحدة. ورهنا بالدور الذي ستضطلع به القوة في نهاية المطاف، من الممكن النظر في الوقت المناسب في نشر قدرة إضافية، من قبيل وحدة لتقديم المساعدة في مجال التدريب. وثمّة تركيزٌ خاص على المراقبين العسكريين، بمن فيهم الضابطات اللاتي يمكنهن الاتصال بالمجتمعات المحلية والتواصل معها، وذلك بالتنسيق مع عنصر قوي معني بالشؤون المدنية، والقيام بالمهمة الحيوية المتمثلة في رصد التحركات عبر الحدود. ومن المهم استخدام التكنولوجيا في عمليات المراقبة للمساعدة في إصدار إنذارات مبكرة بوجود تهديدات ضد المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، وفي مراقبة المناطق الرئيسية التي يسود فيها عدم الاستقرار، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ ولاية البعثة وتحسين مستوى سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، وخفض الاحتياجات من الموارد.

٦٧ - ومن المتوقع أن تواصل عملية الأمم المتحدة، في مرحلة أولية، الجهود التي تبذلها قوة الدعم الدولية لتوفير الأمن للمنشآت الرئيسية وأصحاب المصلحة الوطنيين في بانغي. ومع ذلك، فإن قدرة البعثة ستكون محدودة في مجال توفير أمن الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، بما يشمل أعضاء الحكومة الانتقالية والقضاة. ولذلك يوصى بأن يساعد عنصر الشرطة في بناء قدرة الشرطة والدرك الوطنية على تأمين الحماية المباشرة.

عنصر الشرطة

٦٨ - لن يكفي الرد العسكري وحده، مهما كان قويًا، للتصدي لحالة العنف والإفلات من العقاب الراهنة. ولذا، فإني أوصي بأن يُدرج في البعثة المقترحة عنصرٌ من شرطة الأمم المتحدة توكل له ولاية محددة الهدف ويزوَّد بقدرات داعمة من أجل حماية المدنيين وتيسير استئناف قوات الشرطة والدرك الوطنية لأنشطتها. وستواجه شرطة الأمم المتحدة تحديات جساما في مجال تدخلها، بما في ذلك بناء القدرات المتخصصة بسرعة في مجالات من قبيل مكافحة الشغب، بغية القيام بأنشطة الإصلاح وإعادة الهيكلة. وسيتم إنشاء وحدات مستقلّة من ضباط الشرطة ووحدات شرطة مشكلة ونشرها، بسبل منها استقدام عناصر من شرطة بعثة الدعم الدولية وإخضاعها لقيادة هذه الوحدات، بما يتوافق مع سياسات الأمم المتحدة. وينص مفهوم شرطة الأمم المتحدة على أن يجري النشر الأولي في بانغي، بهدف التوسع خارج العاصمة متى ما سمحت الظروف الأمنية وغيرها بذلك. وسيتكيّف تركيز أنشطة عنصر الشرطة ونشرها مع الاحتياجات الخاصة في الميدان، وكذلك مع متطلبات العناصر الأخرى.

٦٩ - ويتطلب تحقيق استقرار الحالة الأمنية التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة في النظام القضائي. وينبغي أيضًا للبعثة المقترحة أن تساعد في حشد دعم الجهات المانحة الدولية وتنسيقه لتوفير البنى التحتية الأساسية والمعدات والدعم اللوجستي لمؤسسات إنفاذ القانون، وسوف تدعم جهود السلطات الوطنية في مجالات التدريب والإصلاح وإعادة الهيكلة والتنمية، في سياق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ويتعين النظر جديا في اعتماد تدابير مؤقتة عاجلة في مجالي الأمن وسيادة القانون لتفادي استمرار جو الإفلات الكامل من العقاب السائد حاليا في البلد.

العنصر المدني

٧٠ - في حين أن نشر قوة عسكرية تتمتع بالقدرة المطلوبة وبقوة رادعة أمر أساسي للتصدي للتحديات الأمنية الملحة في البلد، فإن المدنيين هم من يتعين عليهم العمل يدا في يد

مع الشركاء لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، حكومةً وشعباً، في سعيها لبناء أركان الدولة. وينبغي أن ينصب تركيز الجهود المدنية على حماية المدنيين وتحقيق المصالحة وتيسير العملية السياسية وبناء قدرات الدولة على التصدي لأشد التحديات التي تواجه السكان جسامة وتلبية أكثر احتياجاتهم إلحاحاً.

٧١ - ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم على الصعيد السياسي لكفالة أن تظل العملية الانتقالية ماضية على مسارها الصحيح، في أثناء تهيئة الظروف المؤاتية لإعادة بناء الجيش الوطني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وتحقيق المصالحة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية. وسيتيح إيفاد عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة توحيد الجهود وحافزا لتعزيز العملية السياسية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وسيتطلب ذلك اضطلاع الممثل الخاص للأمين العام بدور قوي في إطار مساعيه الحميدة، وكذلك قدرة تحليلية هامة.

٧٢ - وينبغي أن يتيح إيفاد عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة فرصةً لتفعيل عملية سياسية مجدية، بما يدعم الجهود الإقليمية، من أجل إرساء توافق للآراء على الصعيد الوطني إزاء مستقبل القوات المسلحة وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، بما في ذلك إتاحة فرص متكافئة لجميع المرشحين. وقد أثبتت بعثات حفظ السلام فيما مضى أن ما تقدمه من دعم يمكن أن يكون حاسما في تنفيذ عمليات شفافة وديمقراطية.

٧٣ - وقد عمّقت الأزمة الأخيرة الانقسام ومزّقت النسيج الاجتماعي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن تدعم عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ما يتخذ من مبادرات في أنحاء البلد كافة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء، ومنهم الزعماء الدينيون والقيادات الأهلية، بهدف بسط سلطة الدولة ونزع فتيل التوترات المحلية والتشجيع على تسوية النزاعات محليا وبذل جهود الوساطة والمصالحة من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للتعايش السلمي والعودة الطوعية والدائمة للمشردين داخليا واللاجئين.

٧٤ - وتحتاج سلطات أفريقيا الوسطى إلى دعم شامل في المجال التقني وفي مجال بناء القدرات لكفالة أن تكون مؤسسات الدولة مجهّزة بالوسائل الكافية للتصدي لأشد التحديات التي تواجه السكان جسامة وتلبية أكثر احتياجاتهم إلحاحاً. وينبغي أن يشكّل تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وجهات أخرى، مجالا من مجالات التركيز الحيوية لبعثة حفظ السلام. وينبغي أن يوفر وجود قوي في مجال الشؤون المدنية في المناطق دعماً حاسماً للسلطات المحلية، بما في ذلك في الفترة السابقة لإجراء عملية انتخابية في نهاية المطاف.

٧٥ - وسيسهم وجود عنصر قوي في مجالَي الاتصالات والإعلام في التخفيف من حدة التوترات وتعزيز المصالحة في جميع أنحاء البلد. ولذا يُوصى بإنشاء قدرات إذاعية تابعة للأمم المتحدة تغطي البلد بأكمله بالنظر إلى السياق السياسي المعقد الذي ستعمل البعثة في ظله، وضعف قطاع الإعلام في البلد، والتوقعات الكبيرة للغاية في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتصل بنشر عمليات حفظ سلام متعددة الأبعاد.

٧٦ - ودعماً لتحقيق استقرار الحالة الأمنية، ينبغي أن تيسّر البعثة إعادة فتح المحاكم والسجون ومراكز الشرطة القائمة وما يتصل بها من هياكل أساسية وإصلاحها. وينبغي لها أيضا أن تدعم تشغيل سجون مأمونة وآمنة اتساقاً مع المعايير الدولية الدنيا، بطرق منها بناء قدرات موظفي السجون؛ وإخضاع قضايا المحتجزين قبل المحاكمة للمراجعة القضائية؛ وتشكيل محاكم متنقلة؛ وتوفير الدعم لتوسيع نطاق المعونة القانونية ليشمل جميع أرجاء البلد. وسيُقدَّم الدعم في إطار مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والإصلاحيات، عن طريق وضع برامج مشتركة، حسب الاقتضاء، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

٧٧ - وأوصي بإدراج عنصري العدل والإصلاحيات الأساسيين في البعثة المقترحة. وينبغي أن تشمل ولايتهما تنسيق المساعدة الدولية. وسيعمل هذان العنصران مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وسيساعدان على ضمان تقديم هذه الخدمات العامة بحياد ودون تمييز.

٧٨ - وأوصي أيضا بإنشاء خلية صغيرة معنية بالحظر ضمن عملية حفظ السلام المقترحة، تضم خبراء في الأسلحة والموارد الطبيعية والجمارك، من أجل دعم فريق الخبراء في رصد نظام الجزاءات وإسداء المشورة لممثلي الخاص.

٧٩ - وينبغي أن تضطلع عملية حفظ السلام أيضا بدور يدعم الحكومة في تقديم مشورة الخبراء فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها.

٨٠ - وستتطلب البعثة من البداية إنشاء عنصر قوي يعنى بحقوق الإنسان للتركيز على مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة والعدالة الانتقالية. وسيتولى عنصر حقوق الإنسان أيضا رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها علناً، وتكون له قدرات كبيرة في مجالات التوعية والتحقيق والإبلاغ.

٨١ - وستسهم عمليات نشر عنصر حقوق الإنسان في المناطق ذات المخاطر العالية في ما يُبذل من جهود على نطاق البعثة بشأن حماية المدنيين وتعزيز الردع وتقديم المشورة المتعلقة بأوجه تصدي البعثة للتهديدات المحددة والتعامل الوقائي مع الجناة المحتملين، بالتعاون الوثيق مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وسيدعم عنصر حقوق الإنسان تنفيذ

التوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية من أجل مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب ووضع خيارات العدالة الانتقالية. وسيكون التصدي للإفلات من العقاب ودعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أحد مجالات التركيز الرئيسية. وسيستلزم ذلك وضع برامج محددة الأهداف لدعم إسراع المؤسسات القضائية بالتحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها. وسيتطلب الأمر أيضا وضع برامج لدعم إمكانية لجوء المجني عليهم إلى القضاء واستعادة قدرات المجتمع المدني على المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستكتسي المساعدة على تهيئة بيئة آمنة للسلطات القضائية والمحاكم والسجون نفس القدر من الأهمية لوضع حد للإفلات من العقاب وتهيئة بيئة تفضي إلى احترام حقوق الإنسان. وسيساعد عنصر حقوق الإنسان أيضا في تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٨٢ - ولمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، يلزم في المرحلة الأولى من البعثة، الاستجابة بشدّة عن طريق نشر قدرة كبيرة في مجال حماية الطفل، تكمّل الجهود البرنامجية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وذلك بهدف رصد الانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الأطفال والإبلاغ عنها، وفصل الأطفال عن الجماعات المسلحة، وإدماج الشواغل المتعلقة بحماية الطفل في جهود استجابة الأمم المتحدة. وهناك من المؤشرات ما يدل على أن العنف الجنسي يُستخدم كجزء من الهجمات المنهجية على السكان المدنيين. وسيلزم إنشاء قدرة كبيرة لمعالجة هذه المسألة بطرق منها إيفاد مستشارين ذوي خبرة في مجال حماية المرأة والطفل، ولا سيما في الوحدات المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية.

٨٣ - ويكتنف عملية إيصال المساعدات الإنسانية صعوبات جمّة بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في البلد، والتي تشكّل أيضا أكبر حاجز يعترض عودة اللاجئين والمشردين داخليا. ويتعين أن تسهم عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إسهاماً إيجابياً في استعادة الأمن وحرية حركة السلع والأشخاص، وهو ما سيسهّل تقديم المساعدة الإنسانية والعودة الطوعية والدائمة للمشردين داخلياً واللاجئين. وفي أثناء الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء الأزمة، سيكون من المهم ضمان التمييز بين الجهود السياسية والأمنية، من جهة، والعمليات الإنسانية، من جهة أخرى، لكي يتسنى تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد بطريقة تتماشى مع المبادئ الإنسانية، ويدرك الناس أنها مساعدة محايدة ومستقلة.

٨٤ - وسيكون لوضع سياسات مالية سليمة وحوكمة اقتصادية جيدة دور أساسي في إدارة شؤون الدولة وكفالة قدرتها على الأداء. وستتعاون بعثة الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع

المؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومة في هذين المجالين. وبصفة خاصة، سيكون من الضروري ضمان إمكانية توخي الفعالية في تسخير الموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى للمساهمة في استعادة سلطة الدولة في بانغي وخارجها، وكذلك تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق توفير الهياكل والخدمات الاجتماعية الأساسية. وستتشاور الأمم المتحدة مع الحكومة والشركاء لتحديد أفضل السبل لتقديم المساعدة في هذا المجال، وبصفة خاصة، لتحديد الدور الذي يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تؤديه في كفالة جمع الإيرادات الجمركية وغيرها من الإيرادات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

٨٥ - ولن يُكتب النجاح لعملية حفظ السلام المقترحة ما لم تواصل المنطقة الاضطلاع بدور هام وتكميلي بالتماس طرق منها جهود الوساطة التي يبذلها كل من الرئيس ساسو نغيسو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. ولذلك ينبغي أن تعمل البعثة على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتقدم لهما دعما سياسيا كاملا، وأن تقدم لهما كذلك دعما تشغيليا محدودا، وفق ما تسمح به وسائلها وقدراتها وصلاحياتها، لكي يتسنى لهما مواصلة أداء دور في تحقيق الاستقرار في البلد. وقد يشمل ذلك تقديم الدعم لإيفاد مراقبي حقوق الإنسان ومراقبين عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأشكال أخرى من الدعم، حسب الاقتضاء. وفي حين أنه سوف لا تُغيَّر قبّعة الأفراد المدنيين العاملين في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، يوصى بإنشاء قدرات في مجال الاتصال تابعة للاتحاد الأفريقي ضمن البعثة الجديدة.

٨٦ - وستكون جميع أشكال الدعم المقدم من الأمم المتحدة في إطار الامتثال التام لسياسية بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (A/67/775-S/2013/110).

دال - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٨٧ - من المتوقع أن تنشأ التهديدات الرئيسية التي تحدق بموظفي الأمم المتحدة عن استمرار العنف بين الجماعات المسلحة، وعنف الغوغاء، وازدياد الإجرام، ومن الجهود المبذولة لتوفير الموارد للأنشطة الإجرامية، التي يرتفع فيها الطلب على المركبات. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة الوطنيون لمخاطر خاصة. فهم يُستهدفون بصورة عشوائية على أساس انتمائهم الديني، ولأنهم يعتبرون أوفر مالاً من متوسط السكان بحكم عملهم في الأمم المتحدة. وفي حين لم تُستهدف الأمم المتحدة تحديداً حتى الآن، فقد قُتل موظف وطني واحد على

أساس انتمائه الديني. ولا يمكن استبعاد تعرّض موظفي الأمم المتحدة للهجمات إذا ساد تصور بأن البعثة المقترحة تمس بمصالح فئات محددة، أو بأن الأمم المتحدة متحيزة.

٨٨ - وسيقتضي انتشار التهديدات والافتقار إلى أجهزة أمنية وطنية عنصر أمن كبير يتكون من أفراد ذي كفاءة عالية وقدرة كبيرة على التحليل. ولئن كان ينبغي ألا يُقدِم موظفو الأمم المتحدة على مخاطر لا مبرّر لها، فإن من الأهمية بمكان في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعتمد البعثة موقفاً تمكينياً، يسمح للأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها.

هاء - اعتبارات الدعم

٨٩ - سيكون إنشاء واستمرار بعثة كبيرة متعددة الأبعاد يتسم عملها بقدر كبير من اللامركزية في بلد غير ساحلي ذي بنية تحتية متردية للغاية مهمة محفوفة بتحديات جسيمة. فبناء القدرة اللازمة لدعم عمليات النشر المقررة (إنشاء أماكن عمل وإقامة تستوفي الشروط الأمنية المطلوبة؛ وتوفير القدرات اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير الخدمات الطبية؛ وتوفير الهياكل الأساسية والمركبات الضرورية للنقل الجوي والبري) وإقامة سلاسل للإمداد بالغذاء والماء والوقود والمواد الأخرى، سيتطلب الكثير من الوقت وسيكون مكلفا. ولن يكون من الضروري الشروع في النشر التدريجي لعناصر البعثة وفقا للأولويات المحددة لتنفيذ ولاية البعثة فحسب، بل أيضا وفقا لقدرة البعثة على استقبال الأفراد والوحدات وتلبية احتياجاتهم.

٩٠ - وشبكة الطرق الداخلية رديئة ويتعذّر إلى حد كبير السير فيها خلال مواسم الأمطار المديدة. وسيؤدي ذلك إلى تعقيد عمليات النشر وزيادة الاعتماد على النقل الجوي. غير أن حالة مدارج الطائرات خارج بانغي رديئة عموما. وعليه، سيكون على البعثة في البداية أن تعتمد بشكل كبير على الطائرات المروحية لأداء مجموعة كبيرة من المهام التشغيلية. لكن بما أنه من المتوقع أن يستمر وجود البعثة في البلد مدة طويلة من الزمن، فإنها ستقوم، خلال المراحل الأولى، باستثمارات كبيرة في تحسين حالة مدارج الطائرات بما يمكن من استخدام الطائرات الثابتة الجناحين بشكل أكبر. وسيمكن ذلك من تحسين الأداء التشغيلي وزيادة سلامة الرحلات وتوفير الأموال على المدى البعيد.

٩١ - ولن يتسنى للقدرات التجارية المحلية في مجال البناء أن تستوعب الزيادة الهائلة في جهود التشييد التي يتطلبها إنشاء البعثة. وسيكون من الضروري في البداية إنشاء قدرات تكميلية هندسية وفي مجالَي النقل والدعم، بينما يجب أن تصل أولا الوحدات التمكينية العسكرية الخاصة بالاكتفاء الذاتي وفي أقرب الآجال. وسيكون لمدى استعداد الدول الأعضاء توفير مهندسي بناء عسكريين في مراحل مبكرة من عملية النشر تأثير كبير على

قدرة البعثة على إقامة المرافق المطلوبة. وبعدما يكون التركيز منصبا أساسا على أعمال البناء خلال المراحل الأولى للنشر، فإنه من المتوقع أن تستطيع بعض الوحدات الهندسية العودة إلى أوطانها مع انتقال تركيز أنشطة البعثة إلى شيء آخر. وللزيادة في القدرات التمكينية العسكرية، بما يمكن من إقامة البعثة في أقصر وقت ممكن، سيجري السعي إلى إقامة شراكات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٩٢ - وسيُستَند في نشر البعثة إلى مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وسأصدر أيضا تعليماتي إلى ممثلي الخاص وإلى إدارات المقر لاستخدام جميع الصلاحيات المتاحة لي وللأمانة العامة بهدف إقامة البعثة على سبيل الأولوية، وخصوصا في مجالي الموارد البشرية وتقديم الخدمات، ولا سيما ما يتعلق بأعمال البناء والخدمات الهندسية.

واو - المرحلة الانتقالية

٩٣ - بناء على الدروس المستفادة من حالات التحويل السابقة للعمليات الإقليمية إلى بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ومراعاة للصعوبات المحددة في الميدان، سوف يستغرق الأمر من الأمم المتحدة ستة أشهر تقريبا لإعداد نشر عمليتها. وكي تكون بعثة الأمم المتحدة جاهزة ومن أجل كفالة انتقال سلس، يُوصى بأن تقوم الأمانة العامة على الفور، بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بنشر فريق معني بالمرحلة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مهمته إنشاء عملية حفظ السلام المقترحة والإعداد لعملية انتقال للسلطة بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. وسيقوم الفريق، على سبيل الأولوية الفورية، بوضع خطط استراتيجية، والأهم من ذلك، وضع مفهوما للبعثة وما يتصل به من مفاهيم العمليات وخطط الدعم، وسيبدأ في الوقت نفسه ببناء المرافق الضرورية، بما في ذلك مقر البعثة، والمعسكرات، والمكاتب الميدانية في جميع أنحاء البلد. ومن شأن ذلك أن يستتبع النشر الفوري للقدرات المدنية اللازمة، بما في ذلك العتاد الجوي والمهندسين. وينبغي أيضا أن يقدم الفريق المساعدة في الاستقدام المبكر للقدرات المدنية ذات المهارات اللغوية المطلوبة.

٩٤ - وفي حين ينبغي أن تشرع الأمانة العامة في تشكيل القوات مع التركيز بشكل خاص على ما يلزم من عناصر التمكين العسكري والشرطة العسكرية، سوف يعمل الفريق مع بعثة الدعم الدولية لدعم تعزيز وحداتها ومعالجة الثغرات الخطيرة المتعلقة بإمكانية تحويلها لتصبح جزءا من عملية حفظ السلام، بسبل منها استخدام الصندوق الاستئماني المخصص.

وستُتاح المرافق والخدمات المقدمة من الفريق لقوات بعثة الدعم الدولية التي يتم تحديدها للتحويل لتصبح جزءا من بعثة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، سوف يسعى الفريق إلى ترتيب أولويات تحديد حصص الإعاشة وخطوط الإمداد بالمياه والوقود استعدادا لقوات الأمم المتحدة الجديدة. وسوف تُتاح تلك الإمدادات لقوات بعثة الدعم الدولية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن لمساعدتها على تطوير قدراتها العملياتية تأهبا لانضمامها إلى بعثة الأمم المتحدة. وعلى نحو مماثل، رغم أن الفريق سيحتاج إلى إنشاء قدرة طيران بصورة عاجلة لكي يتسنى له بدء عمله في أنحاء البلد، سوف توافق الأمم المتحدة على نقل أفراد القوة الدولية على طائراتها على أساس مبدأ ''الحيز المتاح'' ودون الإضرار بعمليات الأمم المتحدة.

سادسا – ملاحظات

٩٥ – يساورني قلق بالغ إزاء التدهور الكبير للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويؤدي المستوى المذهل للعنف وتشريد أعداد ضخمة من السكان إلى إحداث تغيير في ديمغرافيا البلد يحتمل أن تترتب عليه نتائج طويلة الأجل. وأدت الهجمات التي شنتها الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) في كانون الأول/ديسمبر في بانغي على عناصر ائتلاف سيليكا السابق إلى عكس دينامية النزاع وتسببت في إحداث حلقة مفرغة من أعمال الانتقام في صفوف المدنيين واشتباكات بين الميليشيات المسلحة تؤثر تأثيرا شديدا في المدنيين في جميع أنحاء البلد. وكانت الجهود الدولية، لا سيما النشر السريع لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات عملية سنغاري الفرنسية، بالغة الأهمية في إنقاذ أرواح المدنيين في المواقع التي نشرت فيها في جميع أنحاء البلد. وأشيد بالاتحاد الأفريقي والقوات الفرنسية لنشر قواتهما بسرعة. وأثني على تفاني هذه القوات وشجاعتها في تنفيذ ولاياتها في ظروف صعبة وأقدم التعازي لأسر الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام. وأرحب بالقرار القاضي بزيادة عدد القوات الدولية، بما في ذلك من خلال النشر المؤقت لقوة تابعة للاتحاد الأوروبي. وأحث القادة الأوروبيين وغيرهم من القادة على تخصيص المزيد من القوات وأفراد الشرطة خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

٩٦ – وأشعر بالتفاؤل إزاء سرعة تشكيل الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيسة الجديدة للدولة للمرحلة الانتقالية، كاثرين سامبا – بانزا، واستعدادها المعلن لمعالجة التحديات المتعددة والجسيمة في المرحلة المقبلة. غير أن الحكومة الانتقالية ستحتاج إلى المشاركة المستمرة من جانب جيرانها والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لتوجيه البلد للخروج من الأزمة الحالية. وتقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على أهبة الاستعداد لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. إلا أن مسؤولية إيجاد حل لإنهاء معاناة البلد تقع، أولا وقبل كل شيء، على عاتق

أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم. وبالتالي، أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لاغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الفترة الانتقالية والتصدي للتحديات الآنية الماثلة أمام البلد، ووقف العنف، واستعادة تقليد التعايش السلمي في البلد، والقيام في الوقت نفسه بوضع الأساس اللازم لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وأشجع هذه الجهات على أن تتعاون تعاونا كاملا مع قوات بعثة الدعم الدولية وغيرها من القوات الدولية وكذلك مع ممثلي الخاص في الميدان ومع بعثة حفظ السلام المقترحة فور نشرها.

٩٧ - ورغم وجود القوات الدولية، يستمر العنف والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ومن الواضح أننا، كمجتمع دولي، لم نقم بما فيه الكفاية لمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة الأزمة، وهي أزمة بدأت قبل وقت طويل من تمرد سيليكا الذي حدث في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. والآن حان وقت العمل. ولهذا السبب عرضت على مجلس الأمن مبادرة تتألف من ست نقاط وتقترح تدابير فورية لوقف العنف وأعمال القتل، وحماية المدنيين، ومنع تقسيم البلد بحكم الواقع، وتيسير تسليم المساعدات الإنسانية، وتزويد الحكومة الانتقالية بالدعم الذي تمس الحاجة إليه. وأحث مرة أخرى المجلس على تأييد هذه المقترحات، بوصف ذلك تدبيرا انتقاليا حيويا، إلى حين نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في نهاية المطاف.

٩٨ - والتحديات في جمهورية أفريقيا الوسطى هائلة ومتعددة الأوجه. ويجب أن تكون الاستجابة للأزمة شاملة ومستمرة ومتعددة الأبعاد من أجل المساعدة في تثبيت استقرار البلد واستعادة القانون والنظام وإعادة بناء مؤسسات الدولة التي يمكن أن تحمي البلد وشعبه. وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الأمم المتحدة بنشر أفراد حفظ سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما تبين الدروس المستفادة من الماضي بجلاء، يجب منح الأمم المتحدة، لكي يتسنى لها إحداث تأثير في الميدان، القدرة على الاضطلاع بدور قوي. ويشمل ذلك دعم الإصلاحات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة والمساعدة في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها حتى تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من الانعتاق من أسر الحلقة المفرغة المتكررة لعدم الاستقرار السياسي والعنف والفقر. وتتوقع بعثة الأمم المتحدة إقامة تعاون قوي ووثيق مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وسائر المؤسسات المالية في إعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٩ - وستُصمم بعثة حفظ السلام، التي يبين هذا التقرير أهدافها ومهامها الرئيسية، وفقا للظروف المحلية السائدة. وسيتناقص الوجود العسكري للبعثة بمجرد أن تسمح الحالة بذلك،

مع تزايد عنصر الشرطة بها تدريجيا. وستتم إدارة ملاك موظفيها بصورة مرنة على أساس المهام ذات الأولوية، حيث سيتطور حجم الملاك حسب الأوضاع المحلية.

١٠٠ - ولا بد لنا من الإقرار بأنه لن يكون هناك حل سريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. والاستجابة للأزمة سوف تتطلب وقتا وموارد. فحجم الاحتياجات هائل. والتقدم في أي من المجالات لن يكون مستداما من دون العمل على نطاق كبير وبشكل متزامن في المجالات الأخرى. وقد يكون استمرار تأجيل القيام باستجابة مستدامة متعددة الأبعاد أكثر كلفة بكثير من حيث الخسائر البشرية والمالية. والتقسيم المحتمل للبلد على أساس إثني وتهيئة تربة خصبة للجماعات المتطرفة هي مخاطر حقيقية لها عواقب محتملة واسعة الأثر على استقرار المنطقة وما يتجاوزها.

١٠١ - ولن يكون هناك حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى دون المشاركة الفعالة المستمرة للبلدان المجاورة لها وبلدان المنطقة. وأدعو هذه البلدان والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لتكثيف الجهود دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى، مع مراعاة المزايا النسبية، والسعي إلى الاستفادة من الشراكات والمبادرات الإقليمية.

١٠٢ - وسوف يساعد تزايد قوة بعثة الدعم الدولية في مواجهة التحديات الأمنية المباشرة التي تواجه السكان وتيسير الانتقال إلى عملية حفظ سلام للأمم المتحدة. بيد أن بعثة الدعم الدولية لا تزال تفتقر إلى القدرات الحاسمة لتحقيق كامل إمكاناتها. وأدعو الشركاء الثنائيين والدول الأعضاء لتزويد بعثة الدعم الدولية بدعم مالي ومادي عاجل وسخي، بما في ذلك الدعم اللازم لدفع استحقاقات أفرادها وسداد تكاليف المعدات العسكرية الرئيسية.

١٠٣ - وأوصي بأن يأذن مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة متعددة الأبعاد ذات ولاية تتوافق مع التوصيات الواردة في الفقرتين ٦٠ و ٦١ وتزويدها بموارد كافية. وسوف يتمثل الهدف في تحويل الجزء الأكبر من بعثة الدعم الدولية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع جهات مساهمة أخرى وفقا لسياسة الأمم المتحدة للتدقيق في مجال حقوق الإنسان والقدرات اللازمة له، للوصول إلى قوام مأذون به قدره ٠٠٠ ١٠ فرد، منهم ٢٤٠ مراقبا عسكريا، و ٢٠٠ ضابط من ضباط الأركان، وما لا يزيد عن ٨٢٠ ١ فردا من أفراد الشرطة المدنية، مع ١٠ وحدات من وحدات الشرطة المشكلة تضم ٤٠٠ ١ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٤٠٠ فرد من عناصر الشرطة و ٢٠ موظفا من موظفي السجون المعارين. وسينشر هؤلاء الأفراد بالإضافة إلى عنصر مدني كبير وما يلزم من موظفي الدعم. وسيتم استعراض هذا القوام على أساس منتظم، مما سيؤدي إلى التقدم بتوصيات

ملائمة إلى المجلس. وبإنشاء عملية حفظ السلام سيُلغى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠٤ - ويتجاوز العديد من المشاكل التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى قدرات عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى التعقيدات التي تنطوي عليها الأزمة وعدم وجود جهاز أمني وانعدام قدرة للدولة كاملة تقريبا. ومن ثم ينبغي أن يترتب على نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يشكل جزءا من مشاركة أوسع وطويلة الأجل للمجتمع الدولي. وسيعتمد هذا الجهد الأوسع نطاقا لمساعدة حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في إعادة بناء الدولة على مساهمات والتزامات أطراف فاعلة عديدة، وأهمه تلك الأطراف هم أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم.

١٠٥ - وبالإضافة إلى الطلب الذي تقدمت به الحكومة لنشر عملية لحفظ السلام، يجب أن يكون نشر هذه العملية مرفوقا بالتزام سياسي من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالمشاركة في عملية سياسية شاملة للجميع ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية لتشكيل جيش جديد؛ وإعادة بناء الشرطة والدرك؛ وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والمصالحة؛ وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وشاملة للجميع. وينبغي استغلال نشر البعثة باعتباره فرصة لاستعراض الإطار الانتقالي بطريقة شاملة. وينبغي التزام الجهات الفاعلة الوطنية رسميا بعملية تؤدي إلى توافق في الآراء من أجل تشكيل جيش جمهوري في المستقبل يمثل التنوع الوطني. وينبغي أيضا لهذه الأطراف النظر في تعزيز الآليات الدولية، مثل فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة المتابعة التقنية، التي يمكن أن تعطى نطاقا إضافيا من أجل تيسير العملية الانتقالية بإعطاء دور هام للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية، وكذلك الأمم المتحدة، ويمكنها العمل بوصفها لجنة دولية تصاحب العملية الانتقالية.

١٠٦ - ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بالعمل المشترك وتقديم المساعدة اللازمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان فعالية إجراءاتنا واستدامتها، استنادا إلى الميزات النسبية لكل منا. ولا يمكن إحداث التنمية بدون سلام، ولا يمكن إحلال السلام بدون التنمية، كما لا يمكن بدونها إعمال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب تكريس موارد كافية لكل من هذه المرتكزات. ويجب أن يكون هدفنا المشترك الطويل الأجل هو أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى آمنة داخل حدودها، وقادرة على تدبير شؤونها الخاصة وعلى تقديم الخدمات لجميع أبناء البلد بدون تمييز وبدون تدخل الغير أو الاعتماد عليهم، وأن يتمكن المسلمون والمسيحيون وسائر أفراد المجتمعات الإثنية من العيش في سلام جنبا إلى جنب،

بصرف النظر عن المعتقد أو الانتماء السياسي، والاضطلاع بدور حيوي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

١٠٧ - ولا بد أن يقترن نشر عملية حفظ السلام المقترحة، بصفة خاصة، مع التزام من المؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم من أجل إعادة بناء الدولة، الذي يتوقع أن يشمل دعما من أجل إعادة بناء القطاعات المالية والمصرفية، بما في ذلك دفع مرتبات موظفي الحكومة في الأجل القريب.

١٠٨ - وفي الوقت نفسه، أوصي بوضع مبادرة شراكة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، بما فيه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تقوم بتحديد الأولويات الرئيسية لاتفاق إنعاش ومساءلة على أساس الأهداف الحاسمة الأهمية لتحقيق السلام وبناء الدولة. وعلى وجه الخصوص، سيكون من الضروري تعزيز الإدارة المالية العامة والمساءلة اللتين بطريقة تستهدف على وجه التحديد تحصيل الإيرادات، ووضع ضوابط للتحكم في الإنفاق، والمشتريات العامة، وممارسات منح الامتيازات في إطار إعادة بناء الدولة، على غرار برنامج المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في ليبريا.

١٠٩ - وبالنظر إلى الظروف القاسية التي يعيشها السكان وحالة الضعف الشديد التي هم عليها، يتسم تقديم الدعم الفوري والدائم للعمليات الإنسانية بنفس القدر من الأهمية. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لمساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١٠ - وأود أن أثني على ممثلي الخاص إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، بابكر غايي، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري لعملهم الشاق المستمر. وأعرب عن تقديري البالغ للتضحية التي يقومون بها من أجل قضية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أيضا عن الشكر للسلطات الانتقالية، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، على ما يبذله كل من هذه الجهات من جهود مستمرة لمعالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلينا أن نستفيد مما يبديه شعب جنوب أفريقيا من أمل لتعزيز شراكتنا ومضاعفة جهودنا دعما لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.